المحاضرة الثالثة: مناهج البحث العلمي

المنهج هو الطريق أو المسار الذي يسلكه الباحث لاختيار المعلومات التي يجمعها. وهي الطريقة المحددة التي توصل الإنسان الباحث من نقطة إلى نقطة أخرى. أي هي عبارة عن عدد من الخطوات المنظمة التي تسهم في تنفيذ البحث بالأسلوب الصحيح، وترتبط مناهج البحث العلمي بمشكلة الدراسة وأهدافها. إذ يعد المنهج طريقة علمية منظمة من أجل حل الإشكالية. فالمنهج بتعبير آخر هو بمثابة الطريق الذي يسترشد به الباحث للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة وذلك عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره وخطواته، وعلى ذلك ينبغي أن يتطابق المنهج مع موضوع البحث،[1] فطبيعة البحث هي التي تحتم على الباحث استخدام أسلوب معين ومنهج خاص في التحليل والدراسة.[2]

يمكن أن يعتمد الباحث على منهجية مركبة. إلا أنه لا ينبغي ذكر عدد كبير من المناهج لأن هذا الأمر يخلق نوعا من الارتباك والتشويش لدى الباحث والقارئ معا.[3]

أولا: مفهوم المنهج

يعرّف المنهج على أنه مجموع القواعد العامة التي يستخدمها الباحث للوصول الى الحقيقة. وقد تكون هذه الحقيقة جديدة أو أن الباحث يرغب في ايصالها للآخرين بغية تعريفهم بها.[4]

فالمنهج هو مجموعة القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول الى الحقيقة في العلم، أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة، أو هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار، أو الإجراءات، من أجل الكشف عن الحقيقة التي نجهلها، ومن أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها.[5]

ثانيا: أنواع المناهج

في الحقيقة هناك العديد من التصنيفات أو التقسيمات للمناهج العلمية، فهناك من يقسم المناهج إلى مناهج فلسفية ومناهج تفسيرية. وهناك من يقسمها إلى مناهج تأملية ومناهج شبه تأملية ومناهج علمية. وهناك من يضع تقسيما مختلفا فيستخدم المناهج الاستنباطية والمناهج الاستقرائية والمناهج التحليلية، وهناك من يصنفها حسب الأسلوب الإجرائي ومناهج حسب أسلوب التفكير. وهناك العديد من التصنيفات الأخرى وكل تصنيف يتناول الموضوع من زاوية مختلفة، وعلى القارئ أن يتأمل في المنطق الذي ارتكز عليه التصنيف والقواعد التي

اعتمدها المؤلف لوضع هذا التصنيف بالذات، فهذه القواعد التي تحكم التصنيف هي أكثر أهمية من التسميات والتصنيف نفسه.[6]

وفي الحقيقة إن كل هذه المناهج تخدم بصورة أو بأخرى البحث الاقتصادي، واستخدام كل منها منعزلة عن الأخرى لا يمكن أن يضم قواعد عامة ومحددة لكل موضوعات علوم الاقتصادية. وعلى هذا الأساس سوف نحاول أن نذكر جملة من المناهج المستعملة لدراسة الظاهرة الاقتصادية.

إلا أنه قبل ذلك سوف نعرج على ما هو شائع ومستخدم بصفة واسعة في وسط الباحثين وهو الاستعانة بالمنهج الوصفي.[7]

1- المنهج الوصفي:

وهو المنهج الذي يعمل على دراسة وتحليل الظاهرة وتحديد مكوّناتها وخصائصها وظروف نشأتها، أي يصف الظاهرة من حيث كيفية وطريقة تكوينها وبنائها وعملها، كما يعمل على وصف طبيعة العلاقات المكوّنة لها أو تلك التي تربطها بظواهر أخرى، حيث أنه يدرس الظاهرة وهي في حالة سكون دون تغير وتطوّر وتفسير الوضع القائم لها وتحليل أبعادها وعلاقاتها ومكوناتها.[8]

ويعتبر المنهج الوصفي المنهج الوحيد الممكن لدراسة ومعالجة بعض الموضوعات الإنسانية، مثل البحوث السلوكية، نتيجة عدم تمكّن الباحث من القيام بتجارب بشأن هذه الموضوعات، كما يمكن استعماله في إطار دراسة مختلف الظواهر الطبيعية، إذ يشمل عدد من الدراسات، كالدراسات الاستكشافية (الاستطلاعية) والدراسات التقويمية، كما يمكن أن يستعمل أسلوب الدراسة المقارنة أو دراسة الحالة، ولا يقدم الباحثون في مجال الدراسات الوصفية مجرد اعتقادات أو ملاحظات عرضية، بل يتم البحث وفق خطوات متتالية بدءا من فحص الموقف وتجميع معلومات وبيانات دقيقة وكافية عن الظاهرة موضوع البحث، ثم تحليلها بشكل موضوعي، وبعدها يتم التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة، واختيار طرق وأساليب جمع المعلومات والبيانات والاعتماد على أدوات منهجية مساعدة.[9]

مرتكزات المنهج الوصفي(الأسس):

يرتكز منهج البحث الوصفي على مجموعة من الأسس الآتية:[10]

- إمكانية الاستفادة والاستعانة بمختلف الأدوات للحصول على معلومات دقيقة، مثل الملاحظة.

- إن غرض المنهج الوصفي هو الوصف والتحديد الكمي للظاهرة، وبالتالي يمكن أن يكون هناك اختلاف في تلك الدراسات، إذ أن بعضها يكتفي بمجرد وصف الظاهرة كمية أو كيفية، والبعض الآخر يتعدّى إلى معرفة الأسباب المؤدية للظاهرة، والآخر يحاول الوصول إلى ما يمكن القيام به لإحداث تغيير أو تعديل في موقف عينة البحث...إلخ؛

-يقوم هذا المنهج على اختيار عينات ممثلة لمجتمع البحث للوصول إلى النتائج توفيرا للجهد والوقت وغيرها؛

- يستخدم الباحث المنهج الوصفي التجريدي ليتمكّن من تمييز سيمات الظاهرة المبحوثة وخصائصها لتداخل الظواهر الإنسانية وتعقيدها وصعوبة ملاحظة الظواهر في حالاتها الطبيعية؛
- ليصل الباحث الوصفي إلى استخلاص أحكام تصدق على كافة عناصر الظاهرة المدروسة، لابد من تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الظواهر وفق معيار محدد يمكّنه من استخدام التعميم لنتائجه واستنتاجاته.

والملاحظ أن البعض من الباحثين يوجز هذه المرتكزات في أساسين فقط، هما: التجريد والتعميم .بنية الاستفادة والاستعانة بمختلف الأدوات للحصول على معلومات دقيقة، مثل الملاحظة؛

2- المنهج التاريخي:

الصلة بين التاريخ كعلم، وبين المنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي، صلة وثيقة. فالتاريخ علم يبحث، في الانسان ومجتمعاته، والحوادث البشرية، التي مضت وانقضت، فهو بمثابة سيرة عامة للإنسانية، في مظاهرها المختلفة.

المنهج التاريخي هو منهج يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث ويحلّلها ويفسّرها على أسس علمية صارمة، بقصد الوصول الى تعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر، والتنبؤ بالمستقبل.[11]

يعد هذا المنهج إعادة الماضي بواسطة جمع الأدلة وتقديمها ومن ثم تمحيصها وأخيرا تأليفها، ليتم عرض الحقائق عرضا صحيحا في مدلولاتها، وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذ إلى استخلاص مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.[12]

المنهج التاريخي لا يقتصر استخدامه على البحوث والدراسات في علم التاريخ فقط، إذ أنه يمكن أن يستخدم في العلوم المختلفة في دراسة الظواهر: نشأتها وتطوها عبر الزمن، أو في دراسة أحداث ماضية، أو في

احياء تراث حضاري أو فكري، حيث يستعمل في العلوم الاقتصادية، الإنسانية المختلفة، وأي علم وأي ميدان من العلوم مهما تنوعّت.

الاعتبارات المنهجية للمنهج التاريخي:

يمكن القول بأن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف في الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية بعد التدقيق في صحة معلوماتها واعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة قوانين عامة ثابتة نسبيا.

فكل العلوم الاجتماعية في دراستها قد تستعين بالمنهج التاريخي إلا أنه هناك جملة من الاعتبارات المنهجية التي لابد من أخذها في الحسبان عند القيام بالتحليل التاريخي للظواهر والتي تتمثل في التالي:[13]

- عند دراسة ظاهرة معينة وبمجرد رجوع الباحث إلى الوثائق الرسمية كالمخطوطات والسجلات والوثائق القديمة واثبات أصالتها وصحتها ومحاولة مقارنة النص الوارد في المرجع الذي يعتمده بالنصوص الواردة في المراجع الأخرى، وكذا محاولة الباحث التحقق من أمانة مؤلف النص، من أجل تحليل الظاهرة المراد دراستها وتفسيرها. هنا يصبح الباحث أمام تطبيق المنهج التاريخي. وهذا نجده خاصة في علم التاريخ.

- هناك بعض الظواهر عند دراستها في العلوم الأخرى المنضوية تحت العلوم الاجتماعية، لا تستدعي درجة من التحليل الخارجي للوثائق (التأكد من صدق الوثيقة بطرق عدة، كالمقارنة بين عدة نصوص، أو دراسة صاحب الوثيقة) ولا تحليل داخلي للوثائق والمصادر (التأكد من حقيقة المعاني التي تتضمنها الوثيقة، الدوافع التي أثرت في المؤلف عند كتابته للوثيقة.) بل تقتصر عند دراستها على وصف وسرد الأحداث الماضية بطريقة استقرائية يغلب عليها التحليل والتركيب.

3- المنهج التجريبي:

أما البحث التجريبي فهو ذلك المنهج الذي يرتكز على التجربة والاختبار الميداني مسترشدا بوسيلة الملاحظة ومستندا على استعمال الأدوات والأجهزة والطرائق العلمية الحديثة بهدف ابراز أي علاقة سببية بين واحد أو أكثر من المتغيرات في إطار محكم الضبط، والتنظيم للأدلة والبراهين.[14]

فالباحث من خلال استخدامه للمنهج التجريبي لا يتحدد بحدود الواقع، وانما يحاول إعادة بنائه في موقف تجريبي، يدخل عليه تغيير أساسي بشكل متعمد، ويتضمن التغيير في هذا الواقع ضبط جميع المتغيرات التي تؤثر في موضوع الدراسة، باستثناء متغير واحد محدد تجرى دراسة أثره في هذه الظروف الجديدة. وهذا التغيير والضبط في ظروف الواقع تسمى عادة بالتجربة. فالبحث التجريبي يتميز عن غيره من أنواع البحوث في أن الباحث يقوم بدور

فاعل في الموقف البحثي، يتمثل في اجراء تغيير مقصود في هذا الموقف وفق شروط محددة، وملاحظة التغيير الذي ينتج عن هذه الشروط وأما في البحوث غير التجريبية فإن الباحث يجمع بياناته بالملاحظة والقياس للمواقف والظروف والخصائص المتوفرة دون ادخال أي تغيير عليها.[15]

4- منهج دراسة الحالة:

منهج دراسة الحالة هو منهج أُختلف في تصنيفه فهناك من الباحثين من صنفه كأحد تصنيفات المنهج الوصفي في البحث العلمي، ومن صنّفه كمنهج منفصل.

يعرف منهد دراسة الحالة بأنه المنهج الذي يهتم بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بشيء واحد أو موقف واحد، مثل دراسة حالة فرد ما أو جماعة ما أو مؤسسة ما، كالأسرة والأوضاع السابقة لها ومعرفة العوامل المؤثرة عليها والخبرات الماضية لها لفهم جذور هذه الحالة باعتبار هذه الجذور قد ساهمت مساهمة فعالة في إيجاد هذه الحالة بوضعها الراهن، لأن الحوادث التي يمر بها الفرد أو المؤسسة تترك آثار واضحة على تطور الفرد أو المؤسسة والتي هي مصدر هام لفهم السلوك الحاضر للفرد والمؤسسة.

فمنهج دراسة الحالة هو الذي يهتم بدراسة الظواهر والحالات الفردية والجماعية، ويرتكز على تشخيصها من خلال المعلومات التي جمعها متتبع مصادرها في الحصول على الحقائق المسببة للحالة ويصل الى نتائج ومعالجات من خلال دراسته المتكاملة وان المعلومات التي يتم جمعها في هذا المنهج تعتمد أيضا على ما تعتمده المناهج الأخرى من وسائل لجمع المعلومات كالملاحظة المباشرة والمقابلة الشخصية والاستبيان وتحليل المحتوى والمنهج الاحصائي.

وعلى أساس ما تم ذكره فإنه يمكن أن نستخدم دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية ويمكن كذلك تعميم نتائجها على الحالات الأخرى المشابهة لها أو الاستفادة من نتائجها على حالات أخرى شرط أن تكون الحالة مشابهة أو ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم الحالة عليه شريطة استخدام أدوات قياس موضوعية.[16]

مرتكزات استخدام منهج دراسة الحالة:

استنادا على ما تقدم يمكننا أن نركز على أربع جوانب في دراسة الحالة:[17]

- تعد دراسة الحالة واحدة من الدراسات والمناهج الوصفية.
- تستخدم لاختبار فرضية أو فرضيات.

- من الضروري التأكيد على أن الحالة المدروسة هي مشابهة للحالات الأخرى التي نريد تعميم نتائجها عليها.
- التأكيد على الموضوعية والابتعاد عن الذاتية والانحياز في اختيار الحالة إلا إذا كانت مقصودة وكذلك الموضوعية في جمع البيانات والمعلومات.

5- المنهج الاستقرائي:

كلمة استقراء هي ترجمة للكلمة اليونانية Enay Wyn وتعني "يقود"، ويقصد بها حركة العقل للقيام بعملية تؤدي إلى الوصول إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات التي تخضع لإدراكنا الحسي.[18]

والاستقراء هي عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل الى مبادئ عامة وعلاقات كلية. ففي المنهج الاستقرائي يجمع الباحث الأدلة الكافية التي تمكنه من اصدار التعميمات، ويبدأ هذه العملية بملاحظة الجزئيات ثم تعميم النتائج الى الحالة العامة أو الظاهرة العامة. ويشمل الاستقراء الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة والاستنتاج العلمي القائم على التجربة بالمفهوم الحديث للملاحظة والتجربة.[19]

يعتمد هذا المنهج على الملاحظة ثم التجربة، حيث ينتقل فيه الباحث من الخاص إلى العام.

التمييز بين الاستنباط والاستقراء:

الاستقراء والاستنباط عمليتان متعاكستان، يتمثل الاستنباط في مجموعة من العمليات الذهنية تدور كلها في العقل بعيدة عن الواقع، لذا يحاول الباحث في الاستنباط إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق أيضا على الجزء، وذلك من خلال إثبات أن الجزء يقع ضمن الكل، في حين يبدأ الباحث في الاستقراء بملاحظة الجزئيات ليستمد منها القوانين أو النظريات وذلك من خلال الانتقال بنتائج اختبار حالات محددة من حالات الواقع اللانهائية إلى تعميم هذه النتائج إلى مختلف الحالات التي تنتمي إلى ذات النوع وان لم يتناولها الاختبار الفعلي.[20]

ويكمن الاختلاف بين المنهجين في أن الفرق بين الاستقراء والاستنباط في البحث العلمي: أن **الاستقراء ينتقل من الخاص الى العام ومن الجزء الى الكل، بحيث تعمّم نتائج الجزء على الكل، وهذا ما يعاكس الاستنباط الذي ينتقل من العام الى الخاص ومن الكلّ الى الجزء.** لذا فإن الجمع بين الأسلوبين من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أفضل. ينتج الاستقراء تعليمات واسعة من خلال عدد ملاحظات محددة، وهذا بعكس الاستدلال تماماً.

وبالتالي فالمنهج الاستنباطي هو بخلاف المنهج الاستقرائي يقوم على الانتقال من المقدمات إلى النتائج، وبمعنى أخر من العام إلى الخاص، أو من المبادئ إلى النتائج، وقبول صحة المقدمات يؤدي إلى قبول صحة النتائج، وتسمى المعرفة السابقة مقدمة، أما المعرفة الجديدة فتسمى نتيجة، مثال:[21]

كل إنسان مفكر =---- (مقدمة كبرى)

أحمد إنسان =---- (مقدمة صغرى)

أحمد مفكر= ---- نتيجة

أنواع الاستقراء:

ويمكن تمييز نوعين من الاستقراء:[22]

الاستقراء الكامل: هو استقراء يقيني يقوم على ملاحظة جميع المفردات الخاصة بالظاهرة لإصدار الحكم الكلي على مفردات الظاهرة، وهذا النوع عرضة للخطأ، ففي حالة اختلاف حالة أو جزئية معينة تكون النتيجة فشل الحكم الكلي.

إلا أن الاستقراء الكامل لا يمكن استخدامه للاستدلال على القضايا الكلية في العلوم، لأن النتيجة فيه تأتي دائما أكبر من المقدمة نظرا لاستيعاب النتيجة أفراد المستقبل والأفراد الذين لم يشملهم الاستقراء.

الاستقراء الناقص: هو استقراء غير يقيني، يستند فبه الباحث على دراسة بعض النماذج والكشف عن القواعد العامة التي تحمها، والتي على ضوئها يتنبأ بما يمكن أن يحدث للحالات الأخرى المماثلة التي لم يتناولها، اذن فالباحث هنا ينتقل من الحالات المعلومة الى الحالات المجهولة. وهنا نرى أن الاتجاه من الحالة الخاصة أو الجزئية الى الحالة الكلية العامة. لدا فالواجب اختيار عينة ممثلة للمجتمع السكاني أو الظاهرة المدروسة.

وبناء على ما تقدم نلاحظ أن الاستقراء الناقص هو الأساس المنهجي الذي يستند اليه العلم لأنه يقوم على التعميم الذي يستهدف كشف المجهول، كما أنه يساعد على عملية التنبؤ في مستقبل الظاهرة والأحداث.[23]

6- المنهج المقارن:

يقوم المنهج المقارن على اجراء مقارنة بين ظاهرتين أو حالتين بغرض كشف أوجه الاختلاف والتشابه، او تحديد دور وأثر ظاهرة او متغير معين وأسبابها ومكوناتها، كأن يتم اجراء مقارنة بين عدة دول او مناطق تظهر اختلافا في صناعة او زراعة معينة، بغية كشف أسباب وظروف ظهور وتطور وازدهار هذه الصناعة او الزراعة

كصناعة الالكترونيات او الميكانيك او زراعة البن والحمضيات وغيرها. ولهذا المنهج اهمية كبيرة خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، لقدرته على كشف العلاقات وطرق التأثير المختلفة بين الظواهر. [24]

تطبيقات المنهج المقارن:

– عندما يهدف البحث الى كشف اوجه الاختلاف والتشابه بين ظاهرتين، كالمقارنة بين نظامين اقتصاديين.

– يمكن تطبيق المنهج المقارن عند تحديد قوة وطبيعة الاثر لمتغير معين يتواجد في حالة معينة وغائب في حالة اخرى مثلا: اجراء المقارنة بين مؤسستين احداهما تطبق نمط حديث في التسيير والاخرى لا تطبقه.

–كما يمكن تطبيق المنهج المقارن عندما يكون المتغير موجود خلال فترة زمنية معينة وغير موجود في فترة اخرى، حيث يتم المقارنة بين نتائج ظهور وغياب هذا المتغير، والفرق بينهما يعبر عن اثر غياب او حضور هذا المتغير على اعتبار ان العوامل الأخرى **ثابتة**. مثل مقارنة مبيعات مؤسسة بين فترتين احداها تطبق فيها سياسة تسويقية معينة وفي الاخرى لا تطبقها.

– كما ان استخدام علميات المقارنة عادة ما تتم في ثنايا تطبيق مناهج مختلفة كالمنهج التجريبي عندما يضطر الباحث الى المقارنة بين مجموعتين مختلفتين او ظاهرتين او متغيرتين في ظروف مختلفة او متشابهة.[25]

متطلبات المنهج المقارن:

–يتم تطبيق المنهج المقارن في الحالات التي يمكن فيها المقارنة بين حالتين او أكثر، اي يمكن ابراز وتحديد فيها اوجه الاختلاف والتشابه. كما يمكن المقارنة بين وضعيتين او أكثر لظاهرة معينة سواء عبر الزمن او المكان او الظروف.

–ان يتم التعمق في تحديد اوجه التشابه والاختلاف وتحليل أثر ذلك على نتائج الدراسة.

–ان تكون المقارنة محددة بزمان ومكان محددين بظروف وشروط مدروسة ومعلومة.

–ان لا تكون اوجه الشبه والاختلاف في الحالات محل الدراسة مخلة لمقارنة، اي هناك اختلاف بين الحالات الى درجة يستحيل معها المقارنة بينها.

لإضافة الى ذلك يجب مراعات ما يلي:[26]

–يجب اختيار حالات او وضعيات الظاهرة محل المقارنة بشكل يسمح بدراسة الموضوع ويبرز اهداف الدراسة بدقة وموضوعية، كتحديد مثلا اسباب نشأة ظاهرة وازدهارها والعوامل المتحكمة فيها.

–مقارنة كل العوامل والظروف المكونة للموضوع، وابراز أوجه التشابه والاختلاف وأثرها على الظاهرة وتكوينها.

-كشف الفروق من حيث الشدة والنوع والمستويات وتحديد اثرها على الظاهرة وتفسيرها، وبالتالي فان منهج المقارنة لا يكتفي بوصف للظواهر، بل يعمل على تحديد وكشف القوانين التي تحكمها. ومن الامثلة على ذلك كشف الفروق بين المؤسسات الاقتصادية وتحديد أثر ذلك على الاداء والفعالية، ايضا دراسة الفروق في انماط الاستهلاك كالفرق بين استهلاك الافراد والمؤسسات الى غير ذلك من الحالات المختلفة التي يمكن من خلالها تحديد العوامل المتحكمة في ظاهرة معينة، وتفسير اسباب ظهورها ونموها بشكل ومعدل معين، وصياغة قانون علمي يضبط بدقة العلاقة بين الظاهرة ومتغيرات اخرى.

المصادر:

[1] بوحوش عمار وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ألمانيا، 2019، ص.115.

[2] أحمد حسين الرفاعي، **مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ط 6، ص.121.

[3] بوحوش عمار وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.115.

[4] أحمد حسين الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص.121.

[5] صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث العلمي للجامعيين**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003، ص.90.

[6] بوحوش عمار وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.117.

[7] بوحوش عمار وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص.117.بتصرف.

[8] عبد الله قلش، **محاضرات في منهجية البحث العلمي**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017، ص.70.

[9] فتيسي فوزية، **محاضرات في منهجية البحث العلمي**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم السياسية والقانونية، قسم العلوم القانونية، 2020-2021، ص.35.

[10] نفس المرجع السابق، ص. 35-36.

[11] صلاح الدين شروخ، **مرجع سبق ذكره**، ص.123.

[12] بن صغير كريمة، **محاضرات في منهجية وتقنيات البحث**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، 2017-2018،

[13] بوحوش عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص.129.

[14] علي سلوم جواد، ومازن حسن جاسم، **البحث العلمي: أساسيات ومناهج، اختبار الفرضيات، تصميم التجارب**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن، 2014، ص.145.

[15] أحمد حسين الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، 76.

[16] علي سلوم جواد ومازن حسن جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص.141.

[17] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[18] فتيسي فوزية مرجع **سبق ذكره**، ص.56.

[19] أحمد حسين الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص.83.

[20] فتيسي فوزية، **مرجع سبق ذكره**، ص.57.

[21] أحمد حسين الرفاعي، **مرجع سبق ذكره**، ص.83.

[22] **نفس المرجع السابق**، ص.84.

[23] **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[24] عبد الله قلش، **مرجع سبق ذكره**، ص.91.

[25] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[26] نفس المرجع، ص.92.